

الخطوط التركية تدفع ثمن صفقات أردوغان الاستعراضية

عكس إعلان الخطوط الجوية التركية عن تأجيل استلام طائرات من عمالقي صناعة الطيران إيرباص وبوينغ، بسبب ظروف أزمة كورونا، مدى الأزمة التي تعاني منها الشركة نتيجة الصفقات الاستعراضية التي أبرمها الرئيس رجب طيب أردوغان لجعلها أحد المنافسين الرئيسيين في المنطقة.

إسطنبول - تزايدت المؤشرات على مدى الصعوبات التي تعاني منها الخطوط الجوية التركية، التي دخلت في نفق مظلم من المشاكل نتيجة توقف الرحلات بسبب أزمة وباء كورونا.

وأخر ما رشح عن أزمات الشركة الحكومية هو اضطرار المسؤولين عنها إلى اتخاذ خطوة إرجاء تسلم طلبة من الطائرات ضمن صفقة كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد حث على إبرامها مع مجموعتي إيرباص الأوروبية وبوينغ الأمريكية.

ونقلت صحيفة حريت التركية الأربعاء عن الرئيس التنفيذي للخطوط التركية إكر أيجي قوله إن الشركة، التي أوقفت نحو نصف رحلات الركاب بسبب أزمة الوباء، قد ترجى استلام بعض طائرات بوينغ وإيرباص.

وذكر أن الشركة تسلمت حتى الآن نصف طلبيتها البالغة 25 طائرة بوينغ من طراز 787 - 9، ولكن تسلم بقية الطلبة قد يؤجل.

وأوضح أن الشركة تجري محادثات بشأن استلام طائرات إيرباص 350 - 900 الجائرة في طلبية 25 طائرة من هذا الطراز وتعكف على إرجاء تسلم البقية. ومنذ العام 2018، تزايد بشكل كبير توقيع الصفقات الاستعراضية خلال زيارات أردوغان، والتي لا يبدو أنها تستند إلى معايير اقتصادية وقد تروق الأطراف التركية المعنية.

ويقول محللون إن الخطوط التركية من بين الشركات التي يبدو أنها أرغمت على مجاراة رغبة أردوغان في إبرام الصفقات، والتي أصبحت ترزح تحت جبل من الديون.

وقد وقعت الشركة خلال زيارة أردوغان إلى باريس مذكرة تفاهم مع إيرباص لشراء 25 طائرة من طراز إي 350 - 900 مقابل نحو 7.77 مليار دولار، دون إبلاغ البورصة بالصفقة.

وكانت الخطوط التركية قد وقعت في سبتمبر 2017 صفقة استعراضية مماثلة خلال زيارة أردوغان إلى الولايات المتحدة، لإرضاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل شراء 40 طائرة بوينغ من طراز دريملاينر 787 بقيمة بلغت 11 مليار دولار.

وفي محاولة لتبرير تلك الصفقة ذكرت الصحف العالمية أن الخطوط التركية رجحت بوينغ على إيرباص، لكن ذلك يجعل صفقة إيرباص الأخيرة مفاجئة للجميع.

وفي المحصلة وقعت الخطوط التركية في إطار زيارتي الرئيس التركي إلى باريس وواشنطن على التزامات تزيد ديونها بنحو 18.77 مليار دولار.

وأبرمت الخطوط التركية منذ عام 2010 وخلال زيارات أردوغان الخارجية حصرا اتفاقات بأكثر من 65 مليار دولار، لم تسد منها سوى نحو 5 مليارات دولار لحد الآن، الأمر الذي يكشف وطأة سياسات أردوغان على الشركة.

ويؤكد المحللون استنادا إلى عدة مؤشرات وبيانات حديثة أن الخطوط التركية تواجه في المدة الأخيرة أوقاتا عصيبة أكثر من أي وقت مضى بفعل استمرار إغلاق المجال الجوي أمام

إسطنبول - تزايدت المؤشرات على مدى الصعوبات التي تعاني منها الخطوط الجوية التركية، التي دخلت في نفق مظلم من المشاكل نتيجة توقف الرحلات بسبب أزمة وباء كورونا.

وأخر ما رشح عن أزمات الشركة الحكومية هو اضطرار المسؤولين عنها إلى اتخاذ خطوة إرجاء تسلم طلبة من الطائرات ضمن صفقة كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد حث على إبرامها مع مجموعتي إيرباص الأوروبية وبوينغ الأمريكية.

ونقلت صحيفة حريت التركية الأربعاء عن الرئيس التنفيذي للخطوط التركية إكر أيجي قوله إن الشركة، التي أوقفت نحو نصف رحلات الركاب بسبب أزمة الوباء، قد ترجى استلام بعض طائرات بوينغ وإيرباص.

وذكر أن الشركة تسلمت حتى الآن نصف طلبيتها البالغة 25 طائرة بوينغ من طراز 787 - 9، ولكن تسلم بقية الطلبة قد يؤجل.

وأوضح أن الشركة تجري محادثات بشأن استلام طائرات إيرباص 350 - 900 الجائرة في طلبية 25 طائرة من هذا الطراز وتعكف على إرجاء تسلم البقية. ومنذ العام 2018، تزايد بشكل كبير توقيع الصفقات الاستعراضية خلال زيارات أردوغان، والتي لا يبدو أنها تستند إلى معايير اقتصادية وقد تروق الأطراف التركية المعنية.

ويقول محللون إن الخطوط التركية من بين الشركات التي يبدو أنها أرغمت على مجاراة رغبة أردوغان في إبرام الصفقات، والتي أصبحت ترزح تحت جبل من الديون.

وقد وقعت الشركة خلال زيارة أردوغان إلى باريس مذكرة تفاهم مع إيرباص لشراء 25 طائرة من طراز إي 350 - 900 مقابل نحو 7.77 مليار دولار، دون إبلاغ البورصة بالصفقة.

وكانت الخطوط التركية قد وقعت في سبتمبر 2017 صفقة استعراضية مماثلة خلال زيارة أردوغان إلى الولايات المتحدة، لإرضاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل شراء 40 طائرة بوينغ من طراز دريملاينر 787 بقيمة بلغت 11 مليار دولار.

وفي محاولة لتبرير تلك الصفقة ذكرت الصحف العالمية أن الخطوط التركية رجحت بوينغ على إيرباص، لكن ذلك يجعل صفقة إيرباص الأخيرة مفاجئة للجميع.

وفي المحصلة وقعت الخطوط التركية في إطار زيارتي الرئيس التركي إلى باريس وواشنطن على التزامات تزيد ديونها بنحو 18.77 مليار دولار.

وأبرمت الخطوط التركية منذ عام 2010 وخلال زيارات أردوغان الخارجية حصرا اتفاقات بأكثر من 65 مليار دولار، لم تسد منها سوى نحو 5 مليارات دولار لحد الآن، الأمر الذي يكشف وطأة سياسات أردوغان على الشركة.

ويؤكد المحللون استنادا إلى عدة مؤشرات وبيانات حديثة أن الخطوط التركية تواجه في المدة الأخيرة أوقاتا عصيبة أكثر من أي وقت مضى بفعل استمرار إغلاق المجال الجوي أمام

بين دول الشمال ودول الجنوب الأكثر تضررا من الأزمة الصحية، بل أوجدت الأزمة خلافا جديدا بينها، يرتبط بطبيعة الدعم الاقتصادي الذي سيقدم للدول الأعضاء.

وتؤيد دول الشمال الأكثر تشددا، وتشمل هولندا والنمسا والدنمارك والسويد، منح الدعم فقط عبر قروض، في حين تريد دول أخرى أن يكون الدعم عبر إعانات.

ويشكل مشروع فون دير لاين مزيجا بين الخيارين، ولن يكون نسخة مطابقة تماما من المشروع الفرنسي الألماني، الذي قدمته أنجيلا ميركل وإيمانويل ماكرون.

ويبقى تحديد المبالغ التي ستخصص لتمويل النهوض الاقتصادي، فضلا عن الشروط التي يجب توافرها لدى الدولة المعنية للاستفادة منه، وهما أمران يعتمدان على قدرات بروكسل على الاقتراض.

قوة الدينار المفاجئة تنشر الأوهام حول حقيقة الاقتصاد التونسي

ارتفاع قيمة العملة لا يعكس النمو في المؤشرات الأساسية



تماسك مؤقت للدينار

ليست مرتبطة فقط بالوباء، خاصة إذا لم يتم التسريع في وثيرة الإصلاحات. وأكد حسن أن القطاعات التصديرية لم ترجع عجلتها إلى الدوران بالشكل المطلوب بما في ذلك السياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لا يتوقع أن تعود في ما تبقى من العام الجاري. وربما هناك عامل آخر وراء استقرار سعر الصرف، وهو تراجع العجز التجاري نتيجة تراجع قيمة الواردات بشكل أكبر من تراجع الصادرات خلال نفس الفترة. ويعتبر الاستثماري في الاستثمار محمد الصادق جبنون أن المركزي تمكن من تثبيت سعر الصرف، ومع احتياطي العملة لن يكون هناك اندثار كبير لمستوى سعر قيمة الدينار، مؤكدا أن "الوضع سيبقى مستقرا في هذه المستويات".

وحسب أرقام المركزي، بلغ احتياطي النقد الأجنبي 21.7 مليار دينار (7.5 مليارات دولار) حتى نهاية الأسبوع الماضي بعد أن كان عند مستوى 4.7 مليار دولار قبل عام.

ويصر جبنون أن مستوى تراجع الصادرات، ورغم تجاوزه 10 في المئة، إلا أنه "يبقى نسبيا ولم يكن كارثيا مثلما كان متوقعا".

وأوضح أن هناك إمكانية لإعادة الانتشار بالنسبة إلى الصادرات وأيضا بالنسبة إلى نوعيتها، لذلك "علينا فتح الباب أمام الصادرات الزراعية لدول الجوار مثل الجزائر والمغرب، وللقارة الأفريقية".

وقال "المطلوب اليوم تمويل المؤسسات المصدرة، وبالتالي خفض نسبة الفائدة لدى البنك المركزي، ودعم هياكل التصدير إلى الخارج، وخاصة مراكز النهوض بالصادرات".

ووفق بيانات البنك المركزي التونسي، بلغ سعر صرف اليورو الأربعة حوالي 3.13 دينار، بينما بلغ سعر صرف الدولار نحو 2.85 دينار.

وحملت بعثة صندوق النقد الدولي لتونس في يوليو الماضي في طياتها تحذيرات متشائمة من مخاطر محتملة قد تعيق تعافي الاقتصاد، بسبب ارتفاع أسعار صرف الدينار.

وتعتبر عائدات الصادرات والسياحة من أبرز قنوات النقد الأجنبي للبلاد، حيث عانت خلال العامين الماضيين تذبذب وفرته ما أثر سلبا على أسعار الصرف.

ويرى الخبير الاقتصادي محسن حسن أن هناك سببين مهمين جعلوا الدينار يحصل على شبيه استقرار في قيمته خلال الأشهر القليلة الماضية.

ونسبت وكالة الأناضول لوزير التجارة الأسبق قوله إن "السبب الأول يتمثل في توفر رصيد من العملة الصعبة والمتاتي أساسا من القطاع السياحي، ودخول بعض الموارد من قروض وهبات".

وأشار إلى أن السبب الثاني، فيتعلق بالأضطراب الذي تشهده سوق الصرف العالمية، وتراجع قيمة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.

وهناك تخوف من تراجع سعر صرف الدينار بعد انتهاء أزمة كورونا، لأن مشاكل الاقتصاد التونسي هيكلية، وهي

اعتبر خبراء أن الارتفاع المثير للجدل في قيمة الدينار التونسي أمام اليورو والدولار في فترة الإغلاق بسبب المخاوف من تفشي فيروس كورونا المستجد يحض التفاؤل بتعاف سريع للاقتصاد الهش، ومن شأنه أن يعطي صورة "وردية" غير واقعية في ظل الارتباك في إدارة الأزمات المزمنة.

تونس - يشكك اقتصاديون في قدرة الدينار التونسي على البقاء في مستواه المرتفع، الذي حققه وباء كورونا خلال أشهر أمام العملات الأجنبية الرئيسية، في ظل ما تفرضه الظروف القاهرة على اقتصاد يبحث عن محفزات تبعده عن مربع الأزمة.

ويبدي كثيرون مخاوف من عدم استدامة أسعار صرف العملة المحلية في مستوياتها الراهنة خلال الفترة المقبلة، نظرا إلى ارتباطها بعدة عوامل متداخلة توهم بان الاقتصاد ينمو.

ويصر الخبير الاقتصادي محسن حسن أن هناك سببين مهمين جعلوا الدينار يحصل على شبيه استقرار في قيمته خلال الأشهر القليلة الماضية.

ونسبت وكالة الأناضول لوزير التجارة الأسبق قوله إن "السبب الأول يتمثل في توفر رصيد من العملة الصعبة والمتاتي أساسا من القطاع السياحي، ودخول بعض الموارد من قروض وهبات".

وأشار إلى أن السبب الثاني، فيتعلق بالأضطراب الذي تشهده سوق الصرف العالمية، وتراجع قيمة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.

وهناك تخوف من تراجع سعر صرف الدينار بعد انتهاء أزمة كورونا، لأن مشاكل الاقتصاد التونسي هيكلية، وهي

اعتبر خبراء أن الارتفاع المثير للجدل في قيمة الدينار التونسي أمام اليورو والدولار في فترة الإغلاق بسبب المخاوف من تفشي فيروس كورونا المستجد يحض التفاؤل بتعاف سريع للاقتصاد الهش، ومن شأنه أن يعطي صورة "وردية" غير واقعية في ظل الارتباك في إدارة الأزمات المزمنة.

ويبدي كثيرون مخاوف من عدم استدامة أسعار صرف العملة المحلية في مستوياتها الراهنة خلال الفترة المقبلة، نظرا إلى ارتباطها بعدة عوامل متداخلة توهم بان الاقتصاد ينمو.

ويصر الخبير الاقتصادي محسن حسن أن هناك سببين مهمين جعلوا الدينار يحصل على شبيه استقرار في قيمته خلال الأشهر القليلة الماضية.

ونسبت وكالة الأناضول لوزير التجارة الأسبق قوله إن "السبب الأول يتمثل في توفر رصيد من العملة الصعبة والمتاتي أساسا من القطاع السياحي، ودخول بعض الموارد من قروض وهبات".

وأشار إلى أن السبب الثاني، فيتعلق بالأضطراب الذي تشهده سوق الصرف العالمية، وتراجع قيمة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.

وهناك تخوف من تراجع سعر صرف الدينار بعد انتهاء أزمة كورونا، لأن مشاكل الاقتصاد التونسي هيكلية، وهي

خطة إنقاذ أوروبية ضخمة لتجاوز كوبة كورونا

بروكسل - قدمت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الأربعاء خطة المساعدة الاستثنائية لدعم الاقتصاد الأوروبي المتضرر من تفشي وباء كوفيد - 19، والتي تنتظرها الدول الأكثر تضررا من الأزمة بفارغ الصبر.

وقالت مصادر أوروبية لوكالة الصحافة الفرنسية إن الحصة الأكبر من التمويلات البالغ قيمتها 750 مليار يورو ستكون لإسبانيا وإيطاليا.

وتستند خطة المساعدات إلى مشروع منقح لموازنة طويلة الأمد للاتحاد الأوروبي، سيُدعم بقروض واسعة تصدرها المفوضية باسم الاتحاد الأوروبي، ذات حجم غير مسبق.

ووفق المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بولو جنطولياني اقترحت المفوضية ذلك المبلغ الضخم لتمويل خطة الإنعاش.

ويوزع هذا المبلغ بين إعانات بقيمة نصف تريليون يورو، وهو المبلغ الذي اقترح في المشروع الفرنسي الألماني للإنعاش. أما بقية المبلغ فستوزع على شكل قروض للدول الأعضاء، وفق مصادر أوروبية متطابقة.

وإذا تمت الموافقة عليه، سيشكل هذا المقترح الخطة الأكبر للإنعاش في تاريخ الاتحاد الأوروبي.

وقال فيليب لامبيرز الرئيس المشارك لكتلة الخضر في البرلمان الأوروبي "نشهد على ما يمكن أن يكون تغييرا جذريا في سياسة الاقتصاد الكلي الأوروبية... وسيؤدي هذا إلى سابقة مهمة".

وقامت ألمانيا الأسبوع الماضي بخطوة مفاجئة باقتراحها إلى جانب باريس لخطة مساعدة بقيمة 500 مليار يورو توزع عبر آلية غير مسبقة لتشارك الديون، في ما يعد تغييرا جذريا في المبادئ الألمانية بهذا الصدد.

خطة إنقاذ أوروبية ضخمة لتجاوز كوبة كورونا

وسيكون الحصول على إجماع الدول الأوروبية بشأن خطة الإنعاش المذكورة في الموازنة الأوروبية، مهمة صعبة، إذ إن الموازنة نفسها لم تكن موضع توافق بين دول الاتحاد الـ 27 حتى قبل مرحلة الوباء.

وكانت الدول الأعضاء قد أخفقت خلال فبراير الماضي في إقرار الموازنة، التي تبلغ قيمتها تريليون يورو، وتمتد بين عامي 2021 و2027.

ولم تساهم العاصفة الاقتصادية التي ضربت الاتحاد أيضا في رص الصفوف

750 مليار يورو، الأموال التي يتوقع اقتصادات الدول الأعضاء

وكانت الدول الأعضاء قد أخفقت خلال فبراير الماضي في إقرار الموازنة، التي تبلغ قيمتها تريليون يورو، وتمتد بين عامي 2021 و2027.

ولم تساهم العاصفة الاقتصادية التي ضربت الاتحاد أيضا في رص الصفوف



الأفاق تزداد ضبابية